قضية المعتقل الإداري سمير جبارين

مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان

الفاخورة، الناصرة

رمز بريدي: 16000 صندوق بريد: 10350

هاتف: (+972)-4-6471471 فاكس: (+972)-4-6559992

Website: www.Meezaan.org email: info@meezaan.org

تولت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان في الناصرة، متابعة ملف الاعتقال الإداري للشاب سمير جبارين (24 عاما) من مدينة أم الفحم الذي اعتقل في 9 كانون الثاني/ يناير 2023، حتى اطلاق سراحه من سجن "كتسيعوت" في النقب يوم الأحد الموافق 2023/7/9.

سمير جبارين

على أثر توقيع وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت الأمر الإداري لمدة ستة أشهر بحق الشاب سمير جبارين الذي اعتقل في 2023/1/9 من منزله العائلة في مدينة أم الفحم، أكّدت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (الناصرة) أن هذا الأمر الإداري بحق جبارين يؤكد على عدم وجود أدلة تدينه لتقديمه للمحاكمة الجنائية، ويدل على إفلاس ما يسمى "جهاز تنفيذ القانون"، بالرغم من أن وزير الأمن وقع الأمر بعد اطلاعه على مواد سرية تُنسب لجبارين.

وبين المحامي مصطفى محاميد، من مؤسسة ميزان، أن المعتقل الإداري سمير أجري معه التحقيق لمدة 35 يومًا في أقبية المخابرات بشبهة التدبير لأعمال تمس بأمن الدولة، وبالرغم من طول مدة التحقيق ومن كل وسائل التعتيم التي شملت منع جبارين من لقاء محامي لفترة طويلة أيضًا، لم يجد جهاز المخابرات أية أدلة تدينه لتقديمه للمحاكمة الجنائية.

وبناء على ذلك، يضيف المحامي محاميد، أن جهاز المخابرات لجأ إلى وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت ليوقع يوم 10 شباط/ فبراير الجاري، على أمر اعتقال إداري لمدة 6 أشهر بحق الشاب سمير

جبارين، إثر ادّعاءات أمنية بحقه، تحت ما يسمى "مواد سرية"، وقد قدم جهاز المخابرات للمحكمة المركزية في حيفا طلبًا للمصادقة على هذا الأمر.

على ضوء الاعتقالات الإدارية المتزايدة بحق الشبان الفلسطينيين في الداخل، أصدرت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان بيانا أشارت فيه إلى أن "قاعدة (المتهم بريء حتى تثبت إدانته) لا وزن لها في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية ما دام المعتقل عربيًا ويبقى مدانًا بالنسبة لها وحتى لو لم تثبت إدانته وجرمه، وهذا دلالة واضحة على أن إفلاس المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، بحيث أنها عندما تعتقل شخصًا ولا تجد ضده أدله تدينه، فتلجأ إلى وزير الأمن الذي أصبح خاتمًا مطاطيًا بأيدي جهاز المخابرات التي يكفي أن تقدم له ملفًا تحت مسمى "مواد سرية" ليوقع مباشرة على أمر الاعتقال الإداري".

وأكدت كذلك أن الاعتقالات الإدارية تمثل إجراءات تعسفية جائرة لا تتماشى مع الدول التي تدعي أنها ديمقراطية، لا سيّما وأنه في العامين الآخرين ارتفعت وتيرة الاعتقالات الإدارية بحق الشبان الفلسطينيين في الداخل وهذا يدل على الصرع والهوس التي تعيشه المؤسسة الأمنية الإسرائيلية إلى جانب تدهور ما يسمى "جهاز تنفيذ القانون".

- في 2023/2/19 الأحد، أجلت المحكمة المركزية في مدينة حيفا، إصدار قرارها النهائي بخصوص المعتقل الإداري، سمير جبارين ليوم التالي (الإثنين)، في حين أنه منذ اعتقاله في التاسع من كانون الثاني/ يناير الماضي، خاض جبارين عشرات جلسات التحقيقات، والعديد من جلسات المحاكمة التي كانت مغلقة.

جلسة في المحكمة المركزية في مدينة حيفا (عن بعد وعبر الشاشة) للتداول في ملف اعتقال سمير جبارين

وقال المحامي مصطفى سهيل محاميد من مؤسسة ميزان الذي ترافع عن الشاب سمير جبارين في جلسة المحكمة، إن "هذا الملف تم به اعتقال أربعة مشتبهين من مدينة أم الفحم على يد جهاز الأمن العام (الشاباك)، وذلك بشبهات أمنية، إذ أنه بعد تحقيق طويل استمر لأكثر من شهر بمختلف وسائل التحقيق والضغط النفسي والجسدي الذي نتج عن التحقيق، لم يتم إثبات الشبهات التي تنسبها إليه النيابة العامة والمخابرات للمعتقل سمير جبارين".

وأضاف محاميد أن "سمير معتقل منذ قرابة 50 يومًا، من بين هذه الأيام قضى 30 يومًا بين التحقيقات المختلفة دون نتيجة، وكان من المتوقع إطلاق سراحه بعد عدم توّصل جهاز الأمن العام والنيابة إلى بيّنات بملف جبارين، لكن للأسف الشديد تم تحويل ملف الشاب إلى الاعتقال الإداري، والذي ازداد خلال السنوات الأخيرة بحق المعتقلين الفلسطينيين، بزعم مواد سرية أمنية".

ولفت محامي الدفاع إلى أن "يوم الإثنين الماضي كانت جلسة بخصوص اعتقال جبارين، قدمنا الطعون من جانبنا على الادعاءات، وبناءً على ذلك خلال جلسة غد من المفترض أن يقدم القاضي قراره بخصوص الاعتقال الإداري، إما أن يبقي عليه، أو يتم إلغاء اعتقاله أو تقصير مدة الاعتقال الإداري".

المحامي مصطفى سهيل محاميد من مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (الناصرة)

- في 2023/2/20 صادقت المحكمة المركزية في مدينة حيفا، على فرض السجن الإداري لمدة 6 شهور على الشاب المعتقل سمير جبارين، وذلك بادعاء وجود "مواد أمنيّة سريّة" تُنسب إليه. وبموجب قرار الوزير، الذي صادقت عليه المحكمة، سيقضي جبارين السجن الإداري من 10 شباط/ فبراير الجاري وحتى 12 آب/ أغسطس المقبل، يقضيها بإحدى السجون.

وقال المحامي مصطفى سهيل محاميد من مؤسسة "ميزان" الحقوقية، والذي ترافع عن الشاب سمير جبارين في جلسة المحكمة إن "القرار الذي صدر كان متوقعا لنا كطاقم دفاع". وذكر أنه "هذه المحاكم خلال السنوات الأخيرة، عندما لا يتمّ إثبات شبهات بحق المعتقلين، يتم تحويلهم إلى الاعتقال الإداري، وهذا ما حصل مع موكلي"، مضيفا أنه "خلال الوقت الحالي سندرس القرار، وبعد دراسة القرار خلال الأيام القريبة، سنقرر تقديم استئناف أو لا".

- في 2023/5/10 مددت المحكمة المركزية في حيفا، الاعتقال الإداري للأسير سمير جبارين على أن يتم النظر بملفه، يوم 21 حزيران/ يونيو 2023، بحيث يكون هناك التصور الواضح بتمديد الاعتقال أو إطلاق سراحه قبل عيد الأضحى المقبل.

من اليسار: المحامي عمر خمايسي خلال ترافعه عن المعتقل الإداري سمير جبارين في المحكمة المركزية بحيفا

وترافع مدير مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان- الناصرة، المحامي عمر خمايسي، عن سمير جبارين المعتقل إداريا منذ يوم 9 كانون الثاني/ يناير الماضي، وقال إن "مؤسسة ميزان تنظر بعين الخطورة للاعتقالات الإدارية التي يوقعها وزير الأمن الإسرائيلي بحق الشبان الفلسطينيين في الداخل، لا سيّما وأنه في منذ

أحداث هبّة الكرامة عام 2021 ارتفعت وتيرة هذه الاعتقالات، وهو ما يشير إلى خطورة هذه الظاهرة وإلى الانزلاق الحاد في سهولة إصدار الأوامر الإدارية بحق أبناء شعبنا".

وأضاف أنه "أمام هذه الإجراءات والاعتقالات الإدارية التعسفية أيًّا كانت مسبباتها والتفاصيل المتعلقة فيها، فإنه لا يمكننا إدارة الملفات بناءً على مواد سرية لا نعرف عنها أي شيء ولا نستطيع رؤيتها حسب القانون وفقط القاضي مخول للاطلاع عليها، لذلك يبقى أمر الدفاع عن المعتقل الإداري محدود جدًا".

- في 2023/6/21 نظرت المحكمة المركزية في حيفا في ملف الاعتقال الإداري للشاب سمير جبارين. وقال المحامي عمر خمايسي، مدير مؤسسة "ميزان" إن هذه الجلسة جاءت ضمن سلسلة من الجلسات منذ اعتقال موكلنا، مضيفا أن النيابة العامة تعهدت اليوم خلال الجلسة بعدم تمديد الاعتقال الإداري بحق جبارين إلا في حالة حدوث شيء طارئ في القضية، ونأمل أن يخرج موكلي يوم 9 تموز/ يوليو المقبل وأن يعود إلى أحضان عائلته.

- في 2023/7/9 أعلنت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (الناصرة)، أن الأسير الإداري سمير جبارين من مدينة أم الفحم أطلق سراحه من سجن "كتسيعوت" في النقب دون أن يُقدم طلب لتمديد اعتقاله الإداري.

وأشار المحامي عمر خمايسي، مدير مؤسسة ميزان إلى أن "ميزان" أعلمت الخميس الماضي (2023/7/6) أنه سيتم إطلاق سراح الأسير الإداري جبارين اليوم الأحد، فيما نوه أن النيابة العامة وجهاز المخابرات التزما بعدم تمديد الاعتقال الإداري للشاب سمير جبارين.

وترافع عن الأسير سمير جبارين مؤسسة ميزان الحقوقية، وعقدت سلسلة من جلسات المحاكم للأسير جبارين أثناء اعتقاله الإداري. وبموجب قرار وزير الأمن الإسرائيلي كان من المفترض أن يبقى جبارين في الاعتقال الإداري حتى 12 آب/ أغسطس المقبل، فيما لم تجدد المحكمة الاعتقال الإداري بحق جبارين الأمر الذي يعني إطلاق سراحه.

رابط فيديو ذات صلة

https://www.youtube.com/watch?v=ylqoOd6OrVg